النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
يونيو/حزيران ١٩٩٢
JUNE 1992

الصين

استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بلا هوادة

لاتزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة دون هوادة في الصين، بعد مضي ثلاثة أعوام منذ أن قامت السلطات في بكين بقمع مظاهرات الاحتجاج السلمية المطالبة بالديمقراطية، مما أسفر عن مجزرة راح ضحيتها المئات من المدنيين في ٤ يونيو/حزيران ١٩٨٩ .

ولم يطرأ أي تغيير على القوانين التي تُهدر بموجبها حقوق الإنسان، ولم تُبذل أي محاولات لاستحداث ضمانات جوهرية لمنع انتهاكات بعينها، مثل استخدام التعذيب في انتزاع الاعترافات.

ولايزال في السجن الألوف من المسجونين السياسيين، بمن فيهم سجناء الرأي الذين لم يتم اعتقالهم لشيء سوى ممارستهم حقوقهم الإنسانية الأساسية في غير عنف. كما أن المحاكمات الجائرة، والاعتقال طويل الأمد من غير تهمة أو محاكمة، وسوء معاملة المسجونين - كل هذه الأمور لاتزال شائعة في الصين؛ ولم يتوقف الازدياد المزعج في عدد الإعدامات التي سُجِّلت منذ عام ١٩٩٠، وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق ما يزيد على ١٦٠٠ حكم بالإعدام - نُفِّذ منها ١٠٠٠ حكم - خلال عام ١٩٩١ .

واستمرت خلال العام المنصرم ظاهرة القبض التعسفي على العناصر السياسية أو الدينية النشطة. واشتدت في عام ١٩٩١ الرقابة الرسمية على النشاط والممارسة الدينية، إذ صدرت على المستوى القطري أو المحلي نظم وتوجيهات رسمية جديدة تقيِّد الحرية الدينية؛ ولايزال رهن الاعتقال العشرات من الكاثوليك والبروتستانت والبوذيين والمسلمين ممن قُبض عليهم خلال العامين الماضيين. ويقضي الكثير من الزعماء الدينيين المعتقلين أحكاماً بـ «التوعية عن طريق العمل»، وتلك عقوبة إدارية تنطوي على الاعتقال دون تهمة أو محاكمة لمدة أقصاها أربع سنوات.

وفي إقليم التبت ذي الحكم الذاتي، اعتُقل الآلاف من دعاة القومية في التبت منذ قامت المظاهرات تأييداً لاستقلال التبت في سبتمبر/أيلول ١٩٨٧ . وتفيد الأنباء الواردة أن نحو ٢٠٠ شخص لايزالون رهن الاعتقال، أكثرهم في العاصمة لاسا؛ بعضهم يقضي حكماً بالسجن، بينما يقضي آخرون أحكاماً بـ «التوعية عن طريق العمل».

وعلى مدى العام المنصرم، قُبض أيضاً على أبناء جماعات عرقية أخرى في منطقتي زينجيانغ ومنغوليا الداخلية المتمتعين بالحكم الذاتي، بتهمة القيام بأنشطة «انفصالية» أو «التحريض على الانقسامات العرقية».

وحُكم بالسجن، بعد محاكمات جائرة، على المئات ممن اعتُقلوا بسبب اشتراكهم في مظاهرات الاحتجاج عام ١٩٨٩، بينما تم الإفراج عن آخرين ممن كانوا محتجزين بدون تهمة أو محاكمة، وإن كانت لاتزال هناك قيود مفروضة على حقوقهم وحرية تنقلهم، في إطار حملة عامة لقمع المعارضة السياسية.

وفي أواخر عام ١٩٩١، بدأت في بكين آخر سلسلة من المحاكمات السياسية المتعلقة بمظاهرات ١٩٨٩؛ وفي ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٢ أعلنت المصادر الصينية الرسمية أحكام الإدانة الصادرة على ١١ ممن حوكموا، وذكرت أن هؤلاء هم آخر من تتم محاكمتهم في بكين بشأن مظاهرات عام ١٩٨٩؛ ولكن من المعلوم أن ثمة آخرين محتجزين في العاصمة منذ ١٩٨٩، ولايزالون في انتظار محاكمتهم؛ ومن بينهم أعضاء بارزون في «الحزب الشيوعي الصيني»، مثل وو جيازيانغ وياو تونغ وغاو شان، الذين ظلوا محتجزين بدون محاكمة لما يربو على عامين ونصف. وورد أنه قد وُجِّهت إليهم تهمة «تسريب أسرار الدولة»، وارتكاب جرائم «مناهضة للثورة»؛ ومن المتوقع أن تكون محاكماتهم غير علنية، ولكن لم ترد أي أنباء عن محاكمتهم حتى مايو/أيار ١٩٩٢ .

وقد ظلت المنظمة تتلقى أنباءً عديدة عن تعذيب المعتقلين السياسيين وإساءة معاملتهم؛ بل يبدو أن بعضهم توفوا - حسبما ورد - بسبب سوء المعاملة أو نقص العناية الطبية. ولئن كانت السلطات الرسمية الصينية تعترف بوقوع «التعذيب لانتزاع الاعترافات»، فهي لم تقم بوضع الضمانات الأساسية الكفيلة بمنعه. □

سيراليون

قتل المدنيين العزّل في إطار حرب مستترة

يتعرض المدنيون العزل للإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاعتقال الانعزالي في إطار حرب مدنية وحشية ومستترة يحتدم أوارها في سيراليون.

فقد توجه مندوبون من منظمة العفو الدولية، في مارس/آذار، إلى جنوب سيراليون وشرقها، حيث اكتشفوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يرتكبها كل من قوات الحكومة والمتمردون المسلحون.

وكانت سيراليون قد تعرضت في مارس/آذار ١٩٩٢ لاجتياح قامت به قوة قادمة من منطقة في ليبيريا تسيطر عليها «الجبهة الوطنية القومية لليبيريا»؛ وكانت هذه الجبهة تتزعم الاجتياح، كما شارك فيه معارضون سيراليونيون لحكومة الرئيس مومو، الذي يرأس دولة تقوم على نظام الحزب الواحد. واستولى الغزاة على مدن وقرى تقع في المحافظات الجنوبية والشرقية، وفتكوا أثناء ذلك بالمئات من الأشخاص الذين رفضوا مساعدتهم؛ ومنذ ذلك الحين والقتال محتدم بين المتمردين والقوات المسلحة السيراليونية.

وبينما استعادت قوات الحكومة السيطرة على المدن والقرى، ورد أن الجيش عقد محاكم غير رسمية، وأعدم أي شخص يُشتبه في انضمامه لقوات الغزو أو تقديمه أي مساعدة لها. وطُلب من القرويين الإبلاغ عن المتمردين وأنصارهم؛ فإذا عجز المشتبه فيهم عن الإتيان بشهود يؤكدون براءتهم، فإنهم يُقتادون إلى حيث يُعدمون رمياً بالرصاص، ويتم إعدامهم بصورة علنية عادةً. وتفتقر هذه الإعدامات إلى أي سند أو مسوغ من القانون، ولا تُتاح للمتهمين الفرصة للدفاع عن أنفسهم كما ينبغي.

وقد قاسى المشتبه فيهم التعذيب أو سوء المعاملة، وذلك بشد وثاقهم بإحكام وضربهم ضرباً مبرحاً، وأحياناً بطعنهم بالحراب أو التنكيل بهم وتشويه أجسادهم. وثمة نسبة صغيرة من المتمردين المشتبه فيهم مسجونون حالياً في العاصمة فريتاون، دون تهمة أو محاكمة، وفي ظروف قد تودي بحياتهم. وورد أن بعضهم قد توفي من جراء الجروح وسوء التغذية والإهمال الطبي.

كما اقترفت قوات المتمردين هي الأخرى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها التقتيل والتعذيب؛ وقد استهدفت بوجه خاص أنصار الحكومة مثل رؤساء القبائل ورجال الأعمال المسلمين.

هذا، وقد أهابت منظمة العفو الدولية بالحكومة أن توقف الإعدامات، وتأمر فوراً بإجراء تحقيق نزيه في كافة الأنباء والبلاغات الخاصة بحوادث التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء على أيدي القوات الحكومية. □

أحد المشتبه في انتمائهم للمتمردين، أسرته قوات الحكومة في منطقة بيوجيهون بالمحافظة الجنوبية في سيراليون، في منتصف عام ١٩٩١

ساعد بقلمك إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

اليمن

منصور محمد أحمد راجح: كاتب وشاعر في الرابعة والثلاثين، احتُجز بدون تهمة أو محاكمة لأكثر من عام، ثم حُكم عليه بالإعدام عام ١٩٨٤ بعد محاكمة غير عادلة، استناداً إلى تهم جنائية باطلة. ومنظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي لم يُحتجز إلا بسبب معارضته بلا عنف لحكومة الجمهورية العربية اليمنية سابقاً.

في يناير/كانون الثاني ١٩٨٣، ألقى رجال الأمن الوطني القبض على منصور راجح في اليمن لدى عودته من لبنان حيث كان طالباً في الجامعة؛ ولبث ستة شهور رهن الاعتقال دون تهمة أو محاكمة، ثم أفرج عنه. ولم تمض ثمانية أيام حتى قُبض عليه مرة أخرى في قرية حميريم بمحافظة تعز، ثم اقتيد معصوب العينين إلى سجن «شبكة» بمدينة تعز، حيث ظل في الحبس الانفرادي لمدة تسعة شهور، تعرض خلالها للجلد بالسياط والصدمات الكهربائية.

وفي مارس/آذار ١٩٨٤، تمت محاكمة

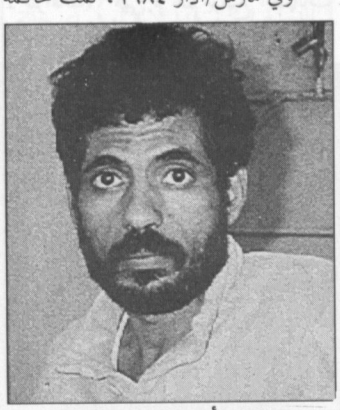

منصور محمد أحمد راجح

منصور راجح أمام المحكمة الابتدائية في تعز بتهمة قتل رجل من أهل قريته عمداً. واتسمت محاكمته بالجور الفادح؛ فقد عجز اثنان من «شهود العيان» الثلاثة الذين استشهد بهم الادعاء عن التعرف عليه في المحكمة؛ أما شهود النفي - وبعضهم من أقارب المجني عليه - الذين ادعوا أن شهود الإثبات الثلاثة الذين أتى بهم الادعاء لم يتواجدوا في مكان الجريمة وقت وقوعها، فقد اعتبرهم القاضي مصابين «بمرض عقلي». وحُكم على منصور راجح بالإعدام، وأيدت الحكم محكمة الاستئناف في تعز عام ١٩٨٦، ولكنه لم يُنفَّذ ريثما يصدق عليه مجلس الرئاسة في الجمهورية اليمنية الجديدة.

وقد قضى منصور راجح معظم سنوات شبابه في خضم النشاط السياسي؛ فكان رئيساً «لاتحاد الطلبة اليمنيين» في حلب، بسوريا، فيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠، وأميناً عاماً «لمنظمة الطلبة العرب» في بيروت فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢؛ كما كان عضواً في «الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي كانت أهم جماعات المعارضة في الجمهورية العربية اليمنية سابقاً؛ ولكنه نأى بنفسه عن الأنشطة السياسية العنيفة التي قامت بها هذه الجبهة في الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١.

■ الرجاء كتابة مناشدات تتسم بالأدب واللياقة، تدعو للإفراج عنه فوراً وبلا قيود أو شروط، ثم إرسالها إلى:
صاحب الفخامة الفريق علي عبد الله صالح / رئيس مجلس الرئاسة / صنعاء / الجمهورية اليمنية. □

التبت

دورجي وانغدو Dorje Wangdu: كهربائي من لاسا في الثالثة والثلاثين، تلقى حكماً «بالتوعية عن طريق العمل» لمدة ثلاث سنوات، بدون تهمة أو محاكمة، في سبتمبر/أيلول ١٩٩١، بسبب تعبيره عن تأييده «للدلاي لاما»، الزعيم البوذي للتبت في المنفى، وحيازته وثائق «رجعية»؛ ومنظمة العفو الدولية تحسب دورجي وانغدو من سجناء الرأي.

جاء في إخطار رسمي بالعقوبة الصادرة ضد دورجي وانغدو، مؤرخ في ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩١، أنه متهم «بنصح معارفه» «بارتداء الملابس التبتية» أثناء فترة إقامة الشعائر الخاصة بتلقين المبادئ البوذية الأولية، المعروفة باسم «الكلاشاكرا»، والتي أقامها الدلاي لاما في أواخر عام ١٩٩٠ في الهند.

وجاء في وثيقة الإخطار أيضاً أن «المنشورات الرجعية» التي كانت قد وُزِّعت في دير سيرا في لاسا، عُثر عليها في بيت دورجي وانغدو، وأنه قام «بتوزيع رموز للحماية الشخصية» (تعاويذ باركها أحد كبار الرهبان البوذيين اللامبين)، تم إحضارها «من الخارج»، على الرهبان في دير غاندن. وألمحت السلطات إلى أن التعاويذ قد جيء بها من الهند، حيث تقيم طائفة كبيرة من أبناء التبت المنفيين.

وتفيد الأنباء الواردة أن دورجي وانغدو معتقل في معسكر راوا «للتوعية عن طريق العمل»، الذي يقع - حسبما يُعتقد - في ضاحية سانغيب بلاسا. وقد حددت الشرطة والسلطات الحكومية مدة اعتقاله، ولم يُسمح له بالدفاع عن نفسه، أو بتوكيل محام يدافع عنه.

■ الرجاء إرسال مناشدات تدعو للإفراج عن دورجي وانغدو فوراً ودون قيد أو شرط، إلى:

Gyaltsen Norbu / Chairman of the Tibet Autonomous Region / Lhasa 850 000 / Tibet Autonomous Region / People's Republic of China. □

بوروندي

غيرفايس سنداكيرا Gervais Sindakira: كان ضمن ١١ عاملاً زراعياً في «كلية كانيوشا الكهنوتية»، وهي مدرسة داخلية كاثوليكية في إحدى ضواحي العاصمة بوجمبورا؛ وقد أُعدموا خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الحكومة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١. أما هو فقد لقي حتفه عندما طعنه جندي بحربة بندقية على مرأىً من قسين كانا يحاولان حمايته.

وقد وقعت حوادث القتل هذه في أعقاب هجوم شنه المتمردون المسلحون - ومعظمهم من جماعة «الهوتو» التي ينتمي إليها أغلبية السكان - على إحدى الثكنات العسكرية على مقربة من المدرسة؛ وكانت تلك الهجمة واحدة في سلسلة من الهجمات التي شنها المتمردون على أهداف عسكرية ومدنية في بوجمبورا، وفي إقليمي بوبانزا وسيبيتوكي في شمال غرب بوروندي. وفي أعقاب هذه الهجمات، قام جنود الحكومة - ومعظمهم ينتمون لأقلية «التوتسي» التي تهيمن على الحكم في البلاد - بعملية لمكافحة التمرد، قتلوا فيها نحو ١٠٠٠ شخص أكثرهم من أبناء جماعة «الهوتو» المشتبه في تأييدهم للمتمردين، دون أن يكون ثمة دليل على ذلك عادةً. وتم القبض على المئات، وتعرضوا لأشد صنوف المعاملة السيئة، أو «اختفوا» بعدها.

وكان غيرفايس سنداكيرا هو والعمال الزراعيون العشرة الآخرون من أبناء جماعة «الهوتو»، وقد أخبر مسؤولون عسكريون منظمة العفو الدولية أن الضحايا لقوا مصرعهم أثناء تبادل لإطلاق النار بين الجنود والمتمردين. ولكن طبقاً لما ذكره شهود العيان، ففي حوالي السادسة صباحاً أمر الجنود العمال بالخروج من المبنى الخارجي الملحق بالمدرسة الذي يسكنونه، وأرغموا بعضهم على الركوع على الأرض، ثم أطلقوا النار عليهم. وأُصيب غيرفايس سنداكيرا، ولكنه تمكن من الزحف إلى المباني الرئيسية حيث احتمى بقسيسين في قاعة الطعام الخاصة بالتلاميذ؛ وذكر القسيسان أنه أحد العاملين في المدرسة، غير أن جندياً طعنه بحربة بندقية حتى فاضت روحه.

وفي وقت لاحق، نقل الجنود الجثث إلى حيث دفنوها أو تخلصوا منها سراً.

■ يُرجى منكم كتابة رسائل تحثون فيها السلطات على إجراء تحقيق كامل ومستقل ونزيه وعلني بشأن حادثة إعدام غيرفايس سنداكيرا والعشرة الآخرين خارج نطاق القضاء، وعلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة القضاء، ثم إرسالها إلى:

Son Excellence le Major Pierre Buyoya / Président de la République/Présidence de la République / BP 1870, Bujumbura / République du Burundi. □

إفراج

تم الإفراج عن سجين الرأي علي حسن الأمرد في السعودية في مارس/آذار الماضي؛ وكانت حالته قد وردت ضمن «المناشدات العالمية» في عدد يناير/كانون الثاني.

تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

بعد خمسة قرون...

انتهاكات حقوق السكان الأصليين في الأمريكتين

يُعتبر عام ١٩٩٢ في شتى أنحاء العالم مؤذناً بمرور ٥٠٠ عام منذ أن وطأت أقدام الأوروبيين ما يُعرف الآن «بالأمريكتين»؛ وكم كابد السكان الأصليون في هذا الإقليم، منذ أن استوطنه الأوروبيون، انتهاكات فادحة لحقوقهم الإنسانية من بينها إعدامهم على نطاق واسع خارج إطار القانون والقضاء. بل إن السكان الأصليين في بعض المناطق كانوا قاب قوسين أو أدنى من الفناء التام بسبب هذه الانتهاكات وما قاسوه من الأمراض والمجاعات. أما اليوم فأغلبهم من الفقراء والمعوزين، ويعانون من التمييز الاجتماعي والاقتصادي، ويرزحون تحت قيود تحد من حقوقهم المدنية والسياسية.

وكثيراً ما تنجم انتهاكات حقوق الإنسان التي يعانيها السكان الأصليون عن نزاعات على الأرض أو استخدام الموارد أو الملكية، ويسود في بعض البلدان نمط من اللامبالاة أو التواطؤ من جانب الحكومة، مما يسمح للأفراد أو المؤسسات الحكومية أو الخاصة بأن تطرد السكان الأصليين من أراضيهم. ومنظمة العفو الدولية لا تتخذ موقفاً أو آخر حيال النزاعات على الأرض، ولكنها تعرب عن قلقها بشأن انتهاكات محددة لحقوق الإنسان تقع في إطار هذه النزاعات.

وكم تعرض المدافعون عن حقوق السكان الأصليين لهجمات انتقامية عقاباً لهم على نضالهم من أجل شتى القضايا مثل الذود عن الأراضي أو الاحتفاظ بها أو استعادتها أو الحصول على تعويض منصف عنها؛ ومثل حق تقرير المصير، والدفاع عن الحقوق الثقافية وغيرها. وتعرض البعض للاغتيال أو «الاختفاء» على أيدي رجال الأمن ممن يرتدون الزي الرسمي أو أعضاء «فرق الموت»، وليس هؤلاء سوى أفراد من رجال الأمن يفعلون ما يفعلونه في غير ساعات الخدمة أو وهم يرتدون الملابس المدنية؛ وأحياناً ما تتواطأ السلطات معهم أو تكون راضية عن أفعالهم. كما تعرض السكان الأصليون للقتل وغير ذلك من الانتهاكات على أيدي رجال مسلحين مأجورين، وكثيراً ما كان الهدف من وراء ذلك هو طردهم من أراضٍ تطمع فيها الشركات الخاصة لاستغلالها في أغراض تجارية. وفي بعض الحالات، تردد أن هؤلاء الرجال المسلحين أتوا ما أتوه من أفعال بتواطؤ من جانب السلطات الحكومية أو بموافقتها؛ وفي حالات أخرى ظلوا في نجوة من العقاب على جرائمهم لأن الحكومة كانت غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ إجراء ضدهم، وضد من استأجروهم.

ففي هندوراس، مثلاً، قُتل على مدى الأعوام الأربعة الماضية تسعة من زعماء إحدى منظمات السكان الأصليين تُسمّى «اتحاد قبائل خيكاك في يورو»؛ ويسعى هذا الاتحاد للدفاع عن حقوق السكان الأصليين في هندوراس، مثل حقهم في استعادة الأراضي التي ادعوا أن المدنيين ورجال الجيش والحكومة قد استولوا عليها بصورة غير قانونية. ولم يُقدّم أحد لساحة العدالة في أي من جرائم القتل المذكورة، ولم يتم التحقيق في أي منها كما ينبغي، حسبما يبدو.

وفي بعض البلدان، كان السكان الأصليون الذين يقطنون في مناطق تشهد صراعاً مسلحاً، كانوا هدفاً مستهدفاً من قبل القوات الحكومية والجماعات المتمردة، وتعرضوا لأعمال القتل الانتقائي، وعمليات الانتقام الجماعية، والمذابح بدون أي استفزاز أو مبرر. وإبان نحو ١٢ عاماً من الصراع الداخلي بين القوات الحكومية في بيرو والجماعة المسلحة المعروفة باسم *سندرو لومينوسو* (الطريق المضيء) أو «الحزب الشيوعي لبيرو»، تعرض القرويون الناطقون بلغتي الكيتشوا والأيارا، والمقيمون في مرتفعات جبال الأنديز، للانتهاكات من الطرفين كليهما. وراح العديد من السكان الأصليين ضحية نمط من الانتهاكات دام في البلاد عهداً طويلاً، ويشمل التعذيب و«الاختفاء» والإعدام خارج نطاق القضاء على يد الجيش، وأعمال القتل التعسفي والمتعمد والتعذيب على أيدي جماعات المعارضة المسلحة.

وفي بوليفيا وكولومبيا وبيرو، تُستخدم بعض المناطق النائية التي يسكنها السكان الأصليون أحياناً في زراعة نبات الكوكا بصورة غير قانونية، كما يتخذها تجار المخدرات طرقاً للتهريب، أو تتم فيها عمليات تنقية المخدرات. ويستخدم بعض أبناء هذه المناطق من السكان الأصليين أوراق نبات الكوكا في طقوسهم الدينية، أو باعتبار ذلك من التقاليد السائدة في مجتمعاتهم، الأمر الذي يجعل أبناء بعض هذه المجتمعات عرضة لأن يُتّهموا بالتورط في تجارة المخدرات أو إيواء مهربي المخدرات أو منتجيها، وتلك تهم يمكن اتخاذها ذريعة لاستباحة حقوق هؤلاء السكان وتعريضهم لانتهاكات تجيزها السلطات.

كما استُهدف لانتهاكات حقوق الإنسان الشهود الذين شهدوا ما ارتُكب في حق السكان الأصليين ومن يعملون في مجتمعاتهم، وأصبح نهباً لهذه الانتهاكات أيضاً أقارب الضحايا ممن ناضلوا من أجل الإفراج عن سجين ما، أو تصدوا للمسؤولين الحكوميين، أو سعوا للحصول على تعويضات، أو للاعتناء بالسجناء؛ وبعضهم - من بينهم أطفال - لم يُستهدف لشيء سوى قرابته لأشخاص تحسبهم السلطات من «الخطرين» أو «المخربين».

وفي يوليو/تموز ١٩٨٨ «اختفى» كل من ملشيسيدك فيلاسكو أليندا وميغيل أنخل فيلاسكو، وهما طفلان صغيران من قبيلة تريكي في ولاية أواخاكا بالمكسيك، وزُعم أنهما اختُطفا انتقاماً من ميغيل أنخل فيلاسكو والد أحدهما، وهو من الأعضاء النشطين في «الحركة من أجل وحدة ونضال قبيلة تريكي»، وهي منظمة إصلاحية سلمية تدافع عن حقوق السكان الهنود. ورغم إجراء تحقيق رسمي في الأمر، فلايزال مكان وجود الصبيين مجهولاً، ولم يُقدّم المسؤولون عن «اختفائهما» إلى ساحة العدالة.

وفي يوليو/تموز ١٩٨٨ تلقى قس من السكان الأصليين تهديدات بالموت بعد أن قام بتنظيم وإذاعة قداس من أجل الأرامل الهنديات، حضره نحو ١٨٠٠ من نساء السكان الأصليين ممن راح أزواجهن ضحيةً لحملات مكافحة التمرد التي قام بها الجيش في أوائل الثمانينيات. وفي آخر الأمر ترك القس أبرشيته، واختفى عن الأنظار خوفاً على حياته.

وليست الأمثلة المذكورة آنفاً، ولا حالات المناشدة السبع الواردة فيما يلي، تمثل حصراً لكافة انتهاكات حقوق الإنسان التي يقاسيها السكان الأصليون، وإنما هي أمثلة قليلة للانتهاكات التي تقع في نطاق صلاحيات منظمة العفو الدولية المحدد تحديداً صارماً. □

© جانيس روبين

غواتيمالا: يقوم هؤلاء الأشخاص من منطقة سنتياغو أتيتلان - التي ينتمي أغلب سكانها إلى طائفة تسوتوجيل - بإنشاء مشروع للمجتمع المحلي يستهدف مساعدة الأرامل واليتامى

البرازيل

في ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠ قام نحو ثمانية رجال مسلحين يرتدون ثياباً مدنية بالقبض على أنطونيو غيلفان دا كروز في بيته في حي طائفة تروكا، ولم تمض ساعات قليلة حتى عُثر على جثته وقد نُزعت منها خصيتاه، وكانت بها حروق بالغة بلفافات التبغ، وجروح ناجمة عن أعيرة نارية وأخرى قطعية؛ وكانت إحدى ذراعيه وإحدى ساقيه مكسورتين، وإحدى عينيه قد اقتُلعت. وتعتقد أسرته أن بعض القتلة هم من أفراد الشرطة المدنية المحلية.

وقد جاءت جريمة قتله في أعقاب احتجاج لطائفة تروكا على أحد ملاك الأراضي المحليين بعد أن أقام سياجاً حول قطعة من الأرض تقع - في اعتقادهم - ضمن إقليمهم؛ وأتى مالك الأرض المذكور، بصحبة رجال الشرطة المدنية والعسكرية، إلى منطقة السكان الأصليين مرتين بحثاً عن أنطونيو غيلفان دا كروز وغيره ممن اعتُقد أنهم هم المسؤولون عن احتجاج تروكا.

ولاتزال الظروف المحيطة بمقتل أنطونيو غيلفان دا كروز يكتنفها الغموض، ولم تُوجّه لأحد تهمة ارتكاب هذه الجريمة. ولم يُحرز تقدم ذو بال في تحقيقات الشرطة، بل يبدو أنها توقفت. وقد تلقى آخرون من أبناء طائفة تروكا تهديدات بالموت، وقامت الطائفة بإبلاغ السلطات الفيدرالية بذلك مراراً؛ ومن الجدير بالذكر أن هذه السلطات هي المسؤولة عن شؤون السكان الأصليين بموجب القانون البرازيلي؛ ولكن لا يبدو أن أي إجراء قد اتُخذ ضد المسؤولين في الولاية.

ومن المقدَّر أن ثمة نحو ٢٢٠ ألف من السكان يعيشون في البرازيل اليوم، تتوزعهم قرابة ٢٠٠ طائفة متميزة يتحدث أبناؤها بلغات شتى تربو على المائة. وقد بلغت بعض القوانين البرازيلية شأواً بعيداً في حماية مصالح السكان الأصليين، وبُذلت بعض الجهود الرامية إلى تحديد الأراضي التابعة لجماعات بعينها. بيد أن السلطات قد أخفقت في حماية السكان الأصليين من هذا النمط من الهجمات العنيفة والتهديدات وغير ذلك من الانتهاكات التي تنتج عادةً عن النزاعات على الأرض.

شيلي

في سبتمبر/أيلول ١٩٧٣ وقع انقلاب عنيف أطاح بحكومة الرئيس سلفادور أليندي؛ وبعد ذلك بثلاثة أسابيع داهمت مجموعة من الرجال المسلحين يرتدون زي القوات الجوية بيت نلسن والديميرو كورينير لينكوكويو، وهو هندي من قبائل مابوتشي وعضو نشط في «الحزب الشيوعي». وذكر الرجال المسلحون لأسرة نلسن كورينير أنهم سيقتادونه إلى قاعدة ماكويهوا الجوية.

وفي الأسابيع التالية للقبض على نلسن كورينير، طمأن المسؤولون أقاربه بأنه سيُطلق سراحه عما قريب؛ ولكن في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ سمع أقاربه نبأ بثته الإذاعة مفاده أن «نلسن كورينير لينكوكويو، أحد الأعضاء النشطين في «حركة اليسار الثوري»، قد هرب أثناء ترحيله إلى سجن تيموكو»، وأن الأوامر قد صدرت بالقبض عليه حياً أو ميتاً. وذكر الشهود أنه قد نُقل من قاعدة القوات الجوية في ماكويهوا في الساعات الأولى من يوم ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣؛ ولم يره أحد حياً بعدها قط.

وفي عام ١٩٩٠ ذكر هندي من قبائل مابوتشي أن جثة نلسن كورينير قد عُثر عليها وتم دفنها على مقربة من تيموكو في أواخر عام ١٩٧٣ . وقامت «اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة» - التي تم تشكيلها بعد عودة الحكم الديمقراطي لشيلي في مارس/آذار ١٩٩٠ - بإحالة قضية نلسن كورينير إلى محكمة مدنية للتحقيق فيها؛ وتم استخراج جثته والتعرف عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠، وتبين أنه أُصيب بطلق ناري في مؤخرة رأسه.

انطونيو غيلفان دا كروز (في الوسط) مع أسرته

وفي عام ١٩٩١ قُدِّمت شكوى جنائية للمحاكم بشأن مقتله؛ غير أن قتلة نلسن كورينير يتمتعون بحماية من المقاضاة في ظل قانون صدر عام ١٩٧٨ يمنح عفواً لأفراد القوات المسلحة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة ما بين ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٧٣ و ١٠ مارس/آذار ١٩٧٨ . ولايزال يُستخدم هذا القانون في إغلاق ملف التحقيقات الجارية في انتهاكات وقعت قبل عام ١٩٧٨، قبل أن تتضح الحقائق الكاملة وتتحدد المسؤولية الجنائية عن هذه الانتهاكات.

ويشكل السكان الأصليون نحو ستة في المائة من عدد سكان شيلي، وأكبر جماعات هؤلاء السكان عدداً هم الهنود المابوتشي الذين يُقدّر عددهم بما يتراوح بين ٦٠٠ ألف ومليون نسمة. وليست قضية نلسن كورينير سوى واحدة من بين ما يزيد على ١٠٠ قضية لهنود من جماعات المابوتشي نظرتها «اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة»؛ وقد أصدرت اللجنة تقريراً في مارس/آذار ١٩٩١ جاء فيه أن أبناء المابوتشي تعرضوا لمعاملة بالغة القسوة بعد انقلاب عام ١٩٧٣ .

كولومبيا

في ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠ قام ثلاثة رجال مدججين بالسلاح يرتدون زي الجيش باختطاف ثلاثة من زعماء طائفة أرهواكو من حافلة في منطقة سيرا نيفادا شمالي كولومبيا؛ والزعماء الثلاثة هم: أنخل ماريا توريس وشقيقه لويس نابليون توريس وهيوغس تشبارو؛ وكانوا في طريقهم إلى بوغوتا لتقديم شكوى رسمية من الانتهاكات التي اقترفها الجيش والشرطة في حق طوائف السكان الأصليين في سيرا نيفادا. وسارع سائق الحافلة إلى إبلاغ حادث الاختطاف لرئيس الشرطة المحلية، ولايبدو أن هذا الأخير قام بأي تحقيق في الأمر.

وفي نفس اليوم اقتيد رجلان آخران من طائفة أرهواكو، وهم الأخوان فيستي وأرمادو فيلافانيي، إلى قاعدة عسكرية حيث تم استجوابهما تحت وطأة التعذيب عما زُعم من اشتراك طائفة أرهواكو في اختطاف مزارع ثري من ملاك الأراضي المحليين، وهي قضية عجزت السلطات عن حلها. وقيل للأخوين - فيما ورد - إن ثمة ثلاثة آخرين من أبناء طائفة أرهواكو رهن الاعتقال، وإنهم سوف يُقتلون إذا لم يُستدلّ على مكان الثري المختطف.

وأُطلق سراح الأخوين فيلافانيي في وقت لاحق، ولكن عُثر في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ على جثث هيوغس تشبارو وأنخل ماريا ولويس نابليون، وكانت مشوهة.

وبعد التحقيق في الأمر، قامت إحدى المحاكم المدنية بإصدار أوامر بالقبض على ضابطي الجيش اللذين تبين

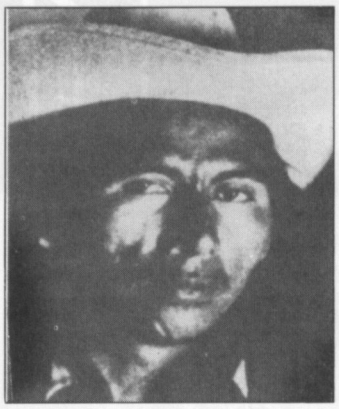

أنخل ماريا توريس

تورطهما في مقتل الأشخاص المذكورين، غير أن المحاكم العسكرية لم تلبث أن ادعت أن مواصلة التحقيق تقع في دائرة اختصاصها. ولايزال الضابطان يارسان عملهما في الجيش؛ بل ورد أن نقيب الشرطة المحلية الذي تقاعس عن التحقيق في «اختفاء» الأشخاص الثلاثة تمت ترقيته.

ويُقدّر عدد السكان الأصليين في كولومبيا بنحو ٣٠٠ ألف، ينتمون إلى أكثر من ٦٠ جماعة. وتُعتبر القوانين الكولومبية التي تقر حقوق السكان الأصليين وتحمي أراضيهم متقدمة بوجه عام، ومع ذلك فلاتزال ترد أنباء تفيد بوقوع انتهاكات ضد السكان الأصليين. ورغم العهود المتكررة من جانب الرئيس سيزار غافيريا تروخيو بأن حكومته ملتزمة باحترام حقوق الإنسان، فما برح أفراد القوات المسلحة والجماعات شبه العسكرية المرتبطة بها يرتكبون انتهاكات جسيمة ولايكاد يمسهم أي عقاب.

إكوادور

في ١١ يونيو/حزيران ١٩٩١ اعتقل الجيش خوزيه ماريا كابسكانغو أثناء احتجاج سلمي - حسبما ورد - في مقاطعة إمبابورا، وهو سكرتير «اتحاد القوميات الأصلية في إكوادور» لشؤون حقوق الإنسان، الناطق بلغة الكيتشوا. وبينما هو محتجز لدى «جهاز التحقيقات الجنائية»، قيل إنه عُلّق من إبهاميه، وضُرب على أذنيه وحولها، وتعرض لعمليات إعدام وهمية وتهديدات بالموت.

وكانت الطوائف الهندية في إمبابورا قد دعت يومئذٍ لاحتجاج لمدة ٤٨ ساعة، متضمناً احتلال طريق «بان أمريكان» (الذي يربط بين المدن)، وأيدتها المنظمات المحلية. ومن بين ما طالبت به الطوائف الهندية تدخل الحكومة في النزاعات المحلية على الأراضي، وحل الجماعات شبه العسكرية - وبعضها يحظى بموافقة السلطات أو تعاونها - التي ارتكبت أفعالاً ضد جماعات السكان الأصليين المشتركة في نزاعات على الأراضي. كما طالبت منظمات السكان الأصليين بفرض عقوبات على كل من أمر أو قام بقتل

خوليو كابسكانغو، وهو ابن عم خوزيه ماريا كابسكانغو، وأحد زعماء الهنود ممن لهم صلة «باتحاد القوميات الأصلية في إكوادور». وأثناء الاحتجاج اعتُقل خوزيه كابسكانغو هو وستة آخرون من السكان الأصليين؛ وورد أن أفراد قوات الأمن ألحقوا إصابات بنحو ١٢ شخصاً آخرين.

وزعم تقرير للشرطة أن أحداً من المعتقلين لم يتعرض لمعاملة سيئة، غير أن منظمات حقوق الإنسان الإكوادورية التي أجرت مقابلة مع خوزيه ماريا كابسكانغو عقب الإفراج عنه في ١٣ يونيو/حزيران، ذكرت أنه قد بدت عليه أعراض وعلامات بدنية ونفسية تتفق مع ما ادعاه.

ويُقدّر عدد السكان الأصليين في إكوادور بما يتراوح بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين، أي نحو ٤٠ في المائة من

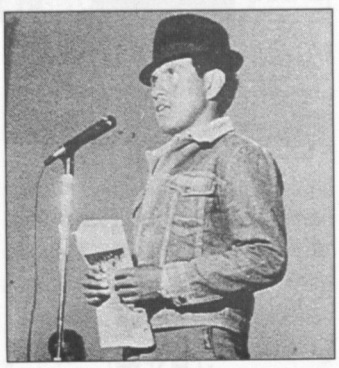

خوزيه ماريا كابسكانغو

مجموع عدد السكان. وقد أدى التنافس المتزايد على الأرض، الناجم في المقام الأول عن تعديات شركات البترول والمستوطنين، إلى اتحاد صفوف العديد من جماعات السكان الأصليين الإكوادورية في حركة احتجاج في يونيو/حزيران ١٩٩٠. ومن بين مطالبهم إصلاح الدستور بحيث يقر بأن إكوادور دولة ذات قوميات متعددة، واسترداد وحيازة الأراضي التي ورثها السكان الأصليون عن أسلافهم، واعتبار الكيتشوا لغة رسمية إلى جانب اللغة الإسبانية. وقد وافقت الحكومة على مناقشة القضايا التي أُثيرت أثناء الاحتجاج؛ غير أن طوائف السكان الأصليين قالت إنها لم تلمس بعد أي نتائج فعلية، ولا سيما فيما يتعلق بحسم النزاعات على الأرض.

غواتيمالا

قام اثنان من رجال الجيش الغواتيمالي بإطلاق النار على سيدة هندية في السابعة والأربعين تُدعى ماريا مخيا فأردوها قتيلة، وذلك بينما هي في بيتها في قرية براكستوت سيغوندو سنترو بإقليم إلكويتشي؛ كما أسفر هذا الاعتداء عن إصابة زوجها بيدرو كاسترو تروخين بجروح خطيرة. وكان كلاهما قد تلقى تهديدات بالموت من رجال الجيش بسبب عضويتها في «مجلس

ماريا مخيا مع زوجها وابنيها

السكان الأصليين» (سيرخ)، الذي تشكّل في غواتيمالا عام ١٩٨٨ بهدف الدفاع عن حقوق هؤلاء السكان.

وقد جاء في شهادة بيدرو كاسترو تروخين أن رجلين، تبيّن له أنهما مفوضان عسكريان (من العملاء المدنيين التابعين للجيش الغواتيمالي)، قد اقتحما بيت الأسرة في وقت مبكر من مساء يوم ١٧ مارس/آذار ١٩٩٠، وأطلقا نيرانهما فأصابوه هو وزوجته ماريا مخيا، ثم عادا وأطلقا النار على رأس زوجته الجريحة من مسافة قريبة جداً.

وفي اليوم التالي، أتى رجال القضاء والشرطة للتحقيق في الحادث، ولكن كانت تحرياتهم مشوبة بعيوب خطيرة؛ إذ لم يتم التقاط أي صور فوتوغرافية للجثة أو مكان الحادث، ولم يسعَ أحد للعثور على أدلة مادية قط، ولم يتم تشريح جثة ماريا مخيا للوقوف على أسباب الوفاة. وفي الأسابيع التالية تعرض للتهديدات أفراد أسرة المجني عليها، والقرويون المنتمون لمجلس سيرخ، وكل من أدلى بشهادته في قضية مقتل ماريا مخيا؛ وفي بعض هذه الحالات كانت التهديدات صادرة عن نفس الرجلين اللذين يُعتقد أنهما قاما بجريمة القتل.

وفي مايو/أيار ١٩٩٠ تم القبض على المفوضين العسكريين المشتبه في قيامهما بإعدام ماريا مخيا خارج نطاق القضاء، ولكن لم تمض سوى بضعة أيام حتى أُخلي سبيلهما بسبب عدم كفاية الأدلة. ورُدَّت شهادة بيدرو كاسترو تروخين بسبب قرابته للمجني عليها.

وتوجد في غواتيمالا نسبة من أعلى نسب السكان الأصليين في دول الأمريكتين جميعاً، وربما تتراوح هذه النسبة بين ٧٠ و ٧٥ في المائة. وتُعدُّ طائفة إلكويتشي أكبر هذه الطوائف، إذ يُقدّر عدد أبنائها بثلث مجموع عدد السكان الأصليين في غواتيمالا. وقد كانت الأقاليم الجبلية مسرحاً لنشاط رجال حرب العصابات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ومن ثم فقد أصبح السكان الأصليون الغواتيماليون المقيمون في هذه المناطق هدفاً رئيسياً لسياسات مكافحة التمرد التي انتهجها الجيش؛ فتعرض عشرات الآلاف منهم للقتل أو «الاختفاء»، وشُرِّد آلاف آخرون أو أُرغموا على الرحيل عن البلد والعيش في المنفى، بينما سعت الحكومات العسكرية المتعاقبة للقضاء على أي شكل من أشكال التعاطف أو التأييد السياسي للمعارضة المسلحة أو معاونتها في القيام بعملياتها العسكرية. وما برح السكان الأصليون في غواتيمالا يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع؛ والأمر أشد عسراً وأثقل وطأة على أولئك الذين انتظموا في جماعات للدفاع عن حقوقهم، مثل ماريا مخيا وزوجها. وتعلم منظمة العفو الدولية أن تسعة من زعماء مجلس سيرخ أو مؤيديه قد اغتيلوا منذ مارس/آذار ١٩٩٠ في ظروف توحي بتورط الحكومة في مقتلهم؛ وثمة آخرون قد «اختفوا».

ولم يتم التحقيق في أي من هذه الحالات إلا قليلاً جداً؛ كما أن التحقيقات التي تم إجراؤها كانت معيبة وتنطوي على العديد من المخالفات القضائية. أما المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان فلا يكاد أحد منهم يُقدَّم إلى ساحة العدالة أبداً.

المكسيك

«اختفى» فيكتور بينيدا هينيستروزا إثر اختطافه يوم ١١ يوليو/تموز ١٩٧٨، وهو أحد زعماء السكان الأصليين من أبناء طائفة «زابوتيكو»، من بلدة خوشيتان دي زاراغوزا بولاية أواخاكا. وقال الشهود إن رجالاً مسلحين، ضمنهم رقيب من «الكتيبة الحادية عشرة»، أخرجوا فيكتور بينيدا من سيارته عنوة تحت تهديد السلاح، وانطلقوا به في شاحنة صغيرة.

والجدير بالذكر أن فيكتور بينيدا كان يؤيد الفلاحين المزارعين (*الكامبسينوز*) - وأغلبهم من السكان الأصليين - ويقدم لهم المشورة في مطالبتهم بحقهم في استرداد الأراضي المتنازع عليها، والتي استولت عليها السلطات ومنحتها لذوي النفوذ من ملاك الأراضي المحليين. وكان وقت «اختفائه» وكيلاً معنياً بأراضي الجماعات السكانية انتخبته طائفة زابوتيكو؛ ويعتقد السكان المحليون أنه اختُطف بسبب تأييده لحق أبناء طائفة زابوتيكو وغيرهم من *الكامبسينوز* في ملكية الأراضي.

وقدمت أسرة فيكتور بينيدا شكوى رسمية بشأن اختطافه في اليوم الذي قُبض عليه فيه، ولكنها لم تتلق أي معلومات عن مكانه. وورد أن النائب العام ادعى في عام ١٩٧٩ أن سبب اختفاء فيكتور بينيدا أنه انضم لصفوف رجال حرب العصابات، ولكن السلطات لم تأت بأي دليل على هذا الاستنتاج.

وفي عام ١٩٩٠ أكد الرئيس كارلوس ساليناس غورتاري لزوجة فيكتور بينيدا وغيرها من أقارب أشخاص آخرين من «المختفين»، أنه سيفعل كل ما بوسعه لاستيضاح حالات «الاختفاء». ومن ثم تم إيفاد اثنين من المسؤولين في الجيش إلى بلدة خوتشيتان، وأخذا أقوال زوجة فيكتور بينيدا وشاهدين آخرين. ولم ترد منذ ذلك الحين أنباء أي تحريات أخرى في هذا الشأن؛ ولايزال فيكتور بينيدا في عداد «المختفين»، كما لايزال من تسببوا في اختفائه ينعمون بحريتهم.

ويُعدُّ من السكان الأصليين ما لا يقل عن تسعة ملايين من التعداد الكلي لسكان المكسيك، البالغ ٥٦ مليوناً؛ وينتمي العديد منهم إلى أضيق قطاعات السكان حالاً وأشدها بؤساً، وقد تعرضوا «للاختفاء»، والإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والسجن التعسفي.

ولايزال أكثر الجناة المسؤولين عن الانتهاكات التي ترد أنباؤها بمنجاة من أي حساب أو عقاب، وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه ما لم تف الحكومة المكسيكية بالتزامها بتنفيذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف كافة الاعتداءات والتجاوزات - بما في ذلك تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة القضاء - فسوف يظل السكان الأصليون وغيرهم نهباً للاعتداء عليهم وانتهاك حقوقهم.

الولايات المتحدة

في ٢٢ سبتمبر ١٩٩١ وقعت أعمال شغب في «وحدة الحراسة القصوى» في سجن ولاية مونتانا، وفي أعقاب ذلك تعرض المسجونون، بمن فيهم عدد من المواطنين الأمريكيين الأصليين (الهنود الأمريكيين)،

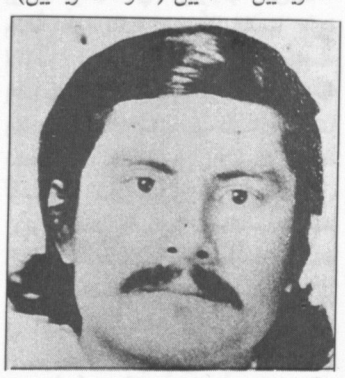

فيكتور بينيدا هينيستروزا

لأشد صنوف المعاملة السيئة على أيدي موظفي السجن.

وأجرى «المعهد القومي للإصلاح» - وهو هيئة تابعة لوزارة العدل الأمريكية - تحقيقاً في الملابسات التي اكتنفت حوادث الشغب المذكورة، تبين منه أنه بعد أن استعاد موظفو السجن السيطرة على زمام الموقف، عمدوا إلى تجريد السجناء من ثيابهم، وقيدوا أيديهم، وأرغموهم على الركض بين صفين من الضباط، يتراوح عددهم بين ٦٠ و ٧٠ ضابطاً، بينما أثخنهم الضباط لكماً وركلاً، وتعمدوا إيقاعهم، وانهالوا عليهم ضرباً بالهراوات. وبعد ذلك تركوهم في العراء وهم عراة مقيدو الأيدي، حيث ظلوا منبطحين على الأرض ست أو سبع ساعات.

وفي أكتوبر/تشرين الأول جُرِّد ستة مسجونين من ثيابهم بعد أن اشتُبه في تخطيطهم لإثارة قلاقل أخرى في السجن، وقُيِّدت أيديهم بالأغلال خلف ظهورهم، ووُضعت السلاسل في أقدامهم، وشُدَّت لأعلى بحيث تمر خلال الأغلال مما يسبب انحناء الجسم للخلف بشدة؛ وتُركوا على هذا الوضع مستلقين على أرضية زنازينهم طيلة ٢٣ أو ٢٤ ساعة. وفي وقت لاحق قام طبيب بفحصهم فوجد جروحاً بالغة في معاصمهم، وآثار إصابات لحقت بالأعصاب السطحية في أيدي أربعة منهم. وتعرض سبعة من حراس السجن لإجراءات تأديبية لخروجهم على السياسات الواجب اتباعها إزاء أعمال الشغب.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة بالولايات المتحدة الأمريكية نحو مليون ونصف مليون من المواطنين الأمريكيين الأصليين، يقيمون في أراضٍ مخصصة لهم، فضلاً عن القرى والمدن. وهم يشكلون أقل من واحد في المائة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية البالغ تعدادهم ٢٢٠ مليون نسمة، ويختلفون اختلافاً واسعاً من حيث الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية واللغوية. وفي ولاية مونتانا يمثل المواطنون الأصليون من الهنود الحمر أربعة في المائة من عدد سكان الولاية؛ في حين أنهم يمثلون نسبة تتراوح بين ١٨ و ٢٠ في المائة من عدد المسجونين في «وحدة الحراسة القصوى»، البالغ ١٢٠٠ سجين.

هذا، وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى مدير قسم الإصلاحيات بولاية مونتانا، في فبراير/شباط ١٩٩٢، معربةً عن قلقها من أن المعاملة التي لاقاها السجناء في أعقاب حوادث الشغب بلغت حد التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وحثت المنظمة السلطات على الإسراع بتنفيذ توصيات الفريق الذي قام بالتحقيق في الأمر، بشأن السياسة المتعلقة باستخدام العنف، والتظلم، وأنظمة التأديب، وكذلك التدابير الخاصة بإعادة النظر في الظروف السائدة في «وحدة الحراسة القصوى» والعمل على تحسينها باعتبار ذلك أمراً ذا أولوية. □

والدة وابن فيكتور بينيدا هينيستروزا، أحد ضحايا «الاختفاء»

ما يمكنك أن تفعله

إذا كان ما قرأته في هذا المقال يهمك، فلما لا تترجم هذا الاهتمام إلى عمل؟

الفرصة سانحة أمامك كي تساعد على وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي يكابدها السكان الأصليون في الأمريكتين

اكتب خطاباً ولو لمسؤولٍ واحدٍ من المسؤولين المذكورين هنا

لن يستغرق الأمر منك طويلاً؛ قل لهم إنك سمعت عن الحالة وترغب في معرفة المزيد

هل يمكننا الاعتماد على تأييدك؟ اتصل بنا للحصول على المزيد من المعلومات

ساعد منظمة العفو الدولية في هذا المسعى بإطلاع الأصدقاء والأقارب والمنظمات على الحقائق

للحصول على مزيد من المعلومات عن الحالات المذكورة في المقال، وعن غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي يقاسيها السكان الأصليون في الأمريكتين، الرجاء الاتصال بفرع منظمة العفو الدولية في بلدك، أو الكتابة إلى:

منظمة العفو الدولية - لندن - المملكة المتحدة.

1 Easton Street, London WC1X 8DJ, U.K.

إكوادور:
Dr Rodrigo Borja Cevallos Presidente de la República Palacio de Gobierno García Moreno 1043 Quito, Ecuador

البرازيل:
Sr Fernando Collor de Mello Presidente da Republica Gabinete do Presidente Palacio do Planalto 70150 Brasilia, DF Brazil

شيلي:
Sr Patricio Aylwin Azócar Presidente de la República Palacio de la Moneda Santiago, Chile

غواتيمالا:
Sr Jorge Serrano Elías Presidente de la República Palacio Nacional, Guatemala City, Guatemala

كولومبيا:
Sr César Gaviria Trujillo Presidente de la República Palacio de Nariño Santa Fe de Bogotá, Colombia

المكسيك:
Sr carlos Salinas de Gortari Presidente de la República Palacio Nacional 06067 México DF, México

الولايات المتحدة:
The Honorable Stan Stephens Governor of Montana State Capitol Helena, MT, 59620, USA

بيرو

اعتقال منتقدي الحكومة

قامت قوات الأمن باعتقال نحو ٦٠ شخصاً من بينهم وزراء سابقون في حكومة الرئيس السابق ألان غارسيا بيريز، ونواب برلمانيون، ومحامون، ونقابيون، وصحفيون، وقاضٍ في المحكمة العليا؛ وكان ذلك قبيل قيام الرئيس ألبرتو فوخيموري بإلقاء خطاب في ٥ إبريل/نيسان ١٩٩٢، أو في أعقاب ذلك مباشرة. وقد أُفرج عن الغالبية العظمى من المعتقلين في غضون أيام معدودة دون توجيه أي تهمة إليهم؛ وتعدّ منظمة العفو الدولية العديد ممن اعتُقلوا ثم أُفرج عنهم سجناء رأي لم يُعتقلوا إلا بسبب معارضتهم للحكومة، أو أنشطتهم النقابية، أو سعيهم لممارسة حقهم في حرية التعبير.

وقد أعلن الرئيس فوخيموري في خطابه حل الكونغرس فوراً، وصرّح بأن السلطة التنفيذية ستتولى شؤون الحكم في البلاد خلال فترة انتقالية؛ كما أعلن عن إجراء إصلاح في الدستور وفي الهيئة القضائية ومكتب النائب العام؛ وتقع على عاتق هذين الجهازين الأخيرين مسؤولية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي ٦ إبريل/نيسان أصدرت الحكومة مرسوماً بتعطيل كافة أحكام الدستور التي تناقض الإجراءات المعلن عنها، ولكنها أكدت مجدداً التزامها بكافة الاتفاقيات الدولية التي صادقت بيرو عليها، بما فيها مواثيق حقوق الإنسان.

وقد ذكر المدافعون عن حقوق الإنسان ورجال القانون أن جهاز القضاء برمته قد توقف على الفور، كما تم في الواقع الفعلي تعطيل حق المعتقلين في استصدار أمر قضائي بالمثول أمام قاضٍ للنظر في قانونية اعتقالهم؛ ومن الجدير بالذكر أن محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان كانت قد قضت عام ١٩٨٧ بعدم جواز تعطيل هذا الحق تحت أي ظرف من الظروف، بل حتى في ظل حالة الطوارئ.

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى الرئيس حاثةً إياه على إطلاق سراح سجناء الرأي، وضمان سلامة كل المعتقلين، وإعلام قوات الأمن في غير لبس أو غموض بأن انتهاك حقوق الإنسان أمر لا يمكن التسامح فيه. كما حثت المنظمة على أن تُستأنف فوراً وظائف السلطة القضائية ومكتب النائب العام والكونغرس، التي ترمي إلى حماية حقوق الإنسان. ☐

استمرار الانتهاكات في نيبال

نشرت منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران تقريراً" وصفت فيه انتهاكات حقوق الإنسان التي شاعت على نطاق واسع في نيبال أثناء فترة الحكم اللاحزبي قبل عام ١٩٩٠، واستمرار وقوع الانتهاكات ـ وإن كان ذلك على نطاق أضيق فيما يبدو ـ منذ السماح بقيام أحزاب سياسية عام ١٩٩٠.

في إبريل/نيسان، مثلاً، لقي ما لا يقل عن سبعة أشخاص حتفهم في كاتماندو، بعد أن فتح رجال الشرطة نيرانهم على جموع المتظاهرين احتجاجاً على السياسات الاقتصادية للحكومة؛ كما وردت عدة تقارير جيدة التوثيق عن تعذيب معارضي الحكومة في حجز الشرطة.

ولم يتم بعد البت في ادعاءات التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء الذي وقع في عهد الحكومات السابقة والحكومة الحالية، ولا في بعض حالات «الاختفاء» التي وقعت عام ١٩٨٥؛ ولم يُقدَّم إلى ساحة العدالة أحد من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

وتحث المنظمة الحكومة على القيام بتحقيقات مستقلة ونزيهة في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، وتقديم الجناة إلى القضاء، وزيادة الضمانات القانونية والإجرائية درءاً لوقوع المزيد من مثل هذه الانتهاكات. ☐

" *نيبال: ملخص لبواعث القلق على حقوق الإنسان* (رقم الوثيقة: ASA 31/02/92)

تونس

الحكومة تنتقد تقرير منظمة العفو الدولية

انتقدت الحكومة التونسية التقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في ٤ مارس/آذار عن التعذيب والاعتقال الانعزالي الممتد فترات طويلة في تونس".

في تصريح نُشر يوم ٣٠ مارس/آذار، نفت الحكومة أن يكون الآلاف من المعتقلين السياسيين قد وُضعوا قيد الاعتقال الانعزالي وعُذِّبوا؛ كما أخطأت الحكومة في النقل عما ورد في التقرير بشأن بعض الحالات، واستشهدت بحالات أخرى لم يسبق لمنظمة العفو الدولية أن أثارتها علناً قط.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية في الثاني من إبريل/نيسان بياناً أعربت فيه عن أسفها لأن الحكومة بدلاً من أن تنظر فيما قدمته المنظمة من توصيات، راحت تسعى لإثارة الشكوك حول النتائج التي خلص إليها التقرير؛ وكانت المنظمة قد أثارت القضايا الأساسية التي تدور حولها هذه النتائج مع الحكومة التونسية مراراً على مدى العام الماضي. على أن منظمة العفو الدولية رحبت بما ذكرته الحكومة من أن «تونس على استعداد لأن تستمر في التعاون مع المنظمة بما يضمن أن كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان يتم التحقيق فيها بشكل دقيق وشامل وعادل»؛ واقترحت المنظمة من جديد إرسال وفد إلى تونس لمناقشة القضايا التي تبعث على قلقها مع السلطات. ☐

" (رقم الوثيقة: MDE 30/04/92)

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في مارس/آذار ١٩٩٢ بإطلاق سراح ٢٣٦ سجيناً ممن قيد التبني أو التحقيق.

وفد من منظمة العفو يزور أنغولا

قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة أنغولا في مارس/آذار، حيث قابل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأعضاء مجموعات جديدة لحقوق الإنسان. ومما يُذكر أن إجراء مثل هذه المقابلات كان مستحيلاً قبل اتفاقية السلام التي وُقِّعَت في مايو/أيار ١٩٩١، والتي أنهت حرباً دامت ١٦ عاماً بين «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» الحاكمة و«الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا» (*يونيتا*).

وفي مارس/آذار هرب إلى أوروبا اثنان من كبار المسؤولين في اتحاد *يونيتا*، وأعلنا أن اثنين آخرين ـ هما بيدرو «تيتو» تشينغونجي وفرناندو ويلسن ـ قد قُتلا أثناء احتجازهما لدى *يونيتا* هما وبعض أفراد أسرتيهما في أغسطس/آب ١٩٩١ وعقب هذا الإعلان قام اتحاد *يونيتا* بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر، ولكنها كانت تفتقر إلى الضمانات التي تكفل لها الحيدة والنزاهة. وأثناء زيارة وفد المنظمة للبلاد، أعرب أعضاء الوفد لمسؤولي الحكومة واتحاد *يونيتا* عن قلقهم لعدم إجراء تحقيق وافٍ في أعمال القتل ذات الدوافع السياسية المنسوبة للجانبين. ☐

الإفراج بكفالة

تم في ١٤ فبراير/شباط ١٩٩٢ الإفراج بكفالة عن سجناء الرأي جورج أنيونا وإدوارد أويوغي ونغوثو كاريوكي وأوغسطين كثانغو، وذلك لحين نظر الاستئناف المقدم منهم؛ ومن المترقب أن يتم ذلك في وقت لاحق من العام الحالي. وكان الأربعة قد حُكم عليهم بالسجن سبع سنوات في ١٠ يوليو/تموز ١٩٩١، بتهمة عقد اجتماع «مثير للفتنة» في إحدى حانات نيروبي بكينيا. ولايزال الأربعة يعانون من اعتلال صحتهم نتيجة للتعذيب وسوء التغذية وظروف السجن الضارة بالصحة. ☐

غانا

الإفراج عن بعض المسجونين

رحبت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح اثنين من سجناء الرأي، هما الرائد كارج كوارشيغا وجاكوب بيدانا، و١٥ آخرين من المسجونين السياسيين في غانا في ٢٠ مارس/آذار الماضي. وقد ظل الرائد كوارشيغا معتقلاً منذ سبتمبر ١٩٨٩، دون أن تُوجَّه إليه تهمة رسمياً أو يُقدَّم للمحاكمة؛ وقد اتهمته السلطات بالاشتراك في مؤامرة لقلب نظام الحكم، رغم أنها عجزت عن الإتيان بأدلة تثبت هذه التهمة. أما جاكوب بيدانا، وهو رئيس شرطة سابق، فقد حوكم وسُجن بزعم تورطه في محاولة انقلاب في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٢؛ والظاهر أن السبب الحقيقي لسجنه هو قيامه بالتحقيق في مقتل ثلاثة قضاة وضابط جيش متقاعد في يونيو/حزيران ١٩٨٢؛ إذ أظهر التحقيق تورط عناصر من الحكومة في جريمة القتل. وقد نُقل فيما بعد للاعتقال الإداري، حيث ظل محتجزاً إلى ما بعد التاريخ المحدد للإفراج عنه. ☐

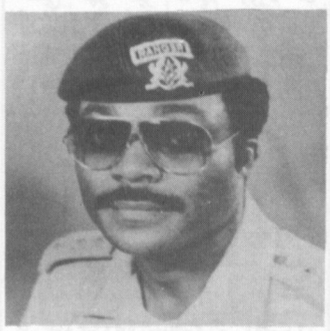

الرائد كارج كوارشيغا

هايتي

بعد الانقلاب

قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة لهايتي فيما بين ٢٠ مارس/آذار و٣ إبريل/نيسان، وذلك بعد أن نشرت المنظمة في يناير/كانون الثاني الماضي تقريراً بعنوان: **هايتي: مأساة حقوق الإنسان ـ انتهاكات حقوق الإنسان بعد الانقلاب"**. وقابل الوفد رئيس الوزراء جان جاك هونورات، وبعض المسؤولين العسكريين، ودعاة حقوق الإنسان المحليين، ورجال الكنيسة الكاثوليكية؛ كما حصلوا على الأقوال والشهادات مباشرةً من ضحايا الانتهاكات الأخيرة لحقوق الإنسان، وبخاصة الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، وسوء المعاملة على أيدي رجال الجيش، وقوات الشرطة، ورؤساء الشرطة الريفية، والمدنيين المتآمرين معهم. ☐

" (رقم الوثيقة: AMR 36/03/92)

استدراك

ذُكر خطأً في المقال الخاص «بسوريا» في عدد إبريل/نيسان من «النشرة الإخبارية» أن ما لا يقل عن سبعة أشخاص قد اعتُقلوا «في أوائل فبراير/شباط بصدد لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان» ـ والصحيح أنهم اعتُقلوا لصلتهم بـ «حزب العمل الشيوعي». ☐

الكاميرون

وفاة ٧٠ شخصاً في الحجز

تفيد الأنباء الواردة أن نحو ٧٠ سجيناً توفوا من جراء سوء التغذية والإهمال الطبي في معسكر سجن تشوليريه، في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الاول ١٩٩١ ومارس/آذار ١٩٩٢ .

ومن المعتقد أنهم قد حُكم عليهم جميعاً بالإعدام في جرائم جنائية، ولكن لم يتم التوقيع على أمر بإعدامهم، ولايزال بعضهم يستأنف حكم الإعدام الصادر ضده. وعلى الرغم من أنه لم ينفَّذ أي إعدام رسمياً في الكاميرون منذ عام ١٩٨٧ ، فالظاهر أن السلطات تعمدت أن تكون الظروف في سجن تشوليريه من القسوة بحيث تفضي إلى هلاك المسجونين؛ فلا يتلقون سوى حصص قليلة من الطعام والماء، ويُقدَّم لهم ماء الشرب في دلو عليهم أن يستخدموه كمرحاض أيضاً. أما العلاج الطبي فهو غير متاح؛ وورد أن المسجونين الذين اشتكوا في هذا الشأن تعرضوا للضرب، ثم نُقلوا إلى زنزانة عقاب خاصة حيث لبثوا مدةً بلغ أقصاها سبعة أيام في ظلام دامس.

وينص القانون الكاميروني على إحالة الوفيات التي تحدث في الحجز إلى السلطات القضائية للتحقيق فيها؛ ولكن على حد علم منظمة العفو الدولية لم يُتَّبع هذا الإجراء في أي حالة من حالات وفاة السجناء التي وقعت في معسكر سجن تشوليريه.

هذا، وقد دعت المنظمة إلى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات فوراً لمنع وقوع المزيد من الوفيات في معسكر سجن تشوليريه، والقيام بتحقيق قضائي مستقل في هذه الوفيات، وأن يُقدَّم إلى ساحة القضاء الحراس أو غيرهم من موظفي السجن المسؤولين عن أعمال القتل غير المشروع. □

باكستان

القبض على مئات من المعارضين السياسيين

منذ أن قام غلام إسحق خان بحل حكومة بي نظير بوتو في أغسطس/آب ١٩٩٠، تم القبض على المئات من أعضاء أحزاب المعارضة، وبالأخص «حزب الشعب الباكستاني»، في إقليم السند. وعلى الرغم من الإفراج عن الكثيرين في غضون ساعات أو أيام، فقد وُجِّهت للآخرين تهم جنائية؛ وعندما كانت السلطات تعجز عن إقامة الدليل على هذه التهم، فإنها كانت تسوق ضد الكثيرين من المقبوض عليهم تهماً جنائية جديدة، بحيث صار أنصار أحزاب المعارضة عرضة للاتهامات المتتالية والاعتقال فترة تلو الأخرى ريثما تتم المحاكمة؛ وبلغ أطول هذه الفترات بضعة شهور. ويبدو أن بعض هؤلاء المعتقلين من سجناء الرأي.

ويوجد حالياً عشرات من السجناء السياسيين في السند معتقلين دون محاكمة ودون اعتراف السلطات باعتقالهم، وقد قاسوا صنوف التعذيب، بما في ذلك الاغتصاب؛ كما توفي البعض أثناء الحجز عقب تعذيبهم. وكثيراً ما يُحال بين المسجونين السياسيين وبين الاتصال بالمحامين والأقارب، بل ورد أن بعضهم ظلوا مقيدين في الأغلال في زنازين حبس انفرادي. أما من تتم محاكمتهم فكثيراً ما يمثلون أمام محاكم خاصة تتنافى إجراءاتها والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

كما تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً عن احتمال وقوع حالات إعدام خارج نطاق القضاء راح ضحيتها معارضون سياسيون على أيدي قوات الأمن.

وفي يونيو/حزيران نشرت المنظمة تقريراً بعنوان: **اعتقالات المعارضين السياسيين في إقليم السند فيما بين أغسطس/آب ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩٢** . □

المملكة المتحدة

«جزيرة مان» تبيح الممارسات الجنسية المثلية قانوناً

صوَّت برلمان «جزيرة مان» في مارس/آذار على تعديل القانون بحيث يبيح الممارسات الجنسية المثلية بين الرجال الذين تزيد أعمارهم على ٢١ عاماً؛ وكان القانون فيما مضى يستوجب القبض على أي ذكور بالغين يُضبطون وهم يمارسون أفعالاً جنسية مثلية حتى في خلوة، وتقديمهم للمحاكمة، ومعاقبتهم بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين والسجن مدى الحياة.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أرسلت وفداً إلى الجزيرة في فبراير/شباط في بعثة لتقصي الحقائق والتحقيق في القوانين القائمة بشأن الميول الجنسية المثلية، ومناقشة الأمر مع السلطات.

وفي وقت لاحق حثت منظمة العفو الدولية الحكومة على أن تضمن أن قوانين الجزيرة المتعلقة بالجرائم الجنسية لا تسمح بسجن الأشخاص بسبب أفعال جنسية مثلية تجري بين الرجال في خلوة؛ فالمنظمة تعد المسجونين لهذا السبب من سجناء الرأي. □

ملاوي

اعتقال معارضي الحكومة

ضاقت الحكومة الملاوية بالمعارضة التي اشتدت في الآونة الأخيرة على نحو لم يسبق له مثيل، فراحت تهدد المعارضين السياسيين وتعتقلهم بدون تهمة أو محاكمة.

ففي السادس من إبريل/نيسان، مثلاً، قام أفراد من شرطة الأمن في ملاوي بالقبض على الزعيم النقابي تشاكوفوا تشيهانا عندما حاول إلقاء كلمة في مطار ليلونغوي الدولي؛ وكان قد عاد لتوه من زامبيا حيث حضر اجتماعاً للمعارضة الملاوية؛ وقد اختاره المجتمعون ليتولى تنظيم مؤتمر قومي توطئة لإنهاء نظام الحزب الواحد في ملاوي.

وأرغم رجال الشرطة تشاكوفوا تشيهانا على دخول سيارة، انطلقت به إلى المقر الرئيسي «لمجلس التنسيق النقابي لإفريقيا الجنوبية» في ليلونغوي، الذي يشغل فيه منصب الأمين العام. وقام رجال الشرطة بتفتيش المكتب تفتيشاً دقيقاً، وقبضوا على خمسة من العاملين في المجلس المذكور؛ ولايزال أربعة منهم رهن الاعتقال دون تهمة، شأنهم شأن تشاكوفوا تشيهانا.

وقبل ذلك بشهر، يوم ٨ مارس/آذار، أصدر الأساقفة الكاثوليك رسالة رعوية تنتقد سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان؛ ولم يمض يومان على ذلك حتى استُدعي الأساقفة للمقر الرئيسي للشرطة، حيث جرى استجوابهم لمدة ثماني ساعات، واتهموا بإثارة الفتنة. وفي برنامج عام بثّته الإذاعة يوم ١١ مارس/آذار، نادى كبار رجال الحكومة والمسؤولين في الحزب بإعدام الأساقفة؛ وماهو إلا أن عمد مؤيدو الحكومة إلى إضرام النار في المطبعة الكاثوليكية التي طبعت الرسالة ونشرتها. وعلى الرغم من أن الأساقفة قد سُمح لهم بالعودة إلى اسقفيتهم فيما بعد، فقد صدر أمر بترحيل أحدهم - وهو مواطن أيرلندي - في ١٧ إبريل/نيسان، وتم طرده من البلاد.

وفي مارس/آذار، قُبض على عدد من الطلبة في جامعة بلانتاير التطبيقية، بعد تظاهرهم تأييداً للأساقفة؛ ويُعتقد أن مالا يقل عن سبعة منهم لايزالون معتقلين. □

الأردن

إلغاء الأحكام العرفية

ألغى الملك الحسين بن طلال الأحكام العرفية في إبريل/نيسان، بعد أن ظلت سارية منذ اندلاع حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ مع إسرائيل؛ وكان قد تم «تجميد» بعض هذه الأحكام رسمياً في نهاية عام ١٩٨٩ . وكانت هذه الأحكام تخول السلطات صلاحيات جارفة للقبض على الأشخاص وتفتيشهم واعتقالهم، وتم بموجب تعليمات الإدارة العرفية إنشاء «محكمة عرفية عسكرية» للنظر في عدد كبير من الجرائم، من بينها جرائم كبرى تستوجب عقوبة الإعدام. وقد أُدين سجناء الرأي وغيرهم من السجناء السياسيين، وحكم عليهم بالسجن بعد محاكمات جائرة؛ وثمة آخرون أُدينوا بجرائم القتل العمد، أو بجرائم أخرى مثل الخيانة العظمى، وحكم عليهم بالإعدام ثم أُعدموا.

ومنظمة العفو الدولية ترحب بإلغاء الأحكام العرفية في الأردن، وبما يجري في الوقت الحالي من مراجعة للقوانين والتشريعات القائمة. ولكن مما لايزال يقلق المنظمة استمرار عمل «محكمة أمن الدولة» التي تولت معظم صلاحيات «المحكمة العرفية العسكرية»، والتي تفتقر إلى الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. وتجري أمام هذه المحكمة في الوقت الحالي محاكمة اثنين من المشتبه في عضويتهم في «حزب التحرير الإسلامي» في الأردن، وإذا تمت إدانتهما فقد يصبحان في عداد سجناء الرأي. ولاتزال تجري في البرلمان حالياً مناقشة قانون جديد لأمن الدولة. □

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٢ دولارا أمريكياً)

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 Easton Street, London WC1 8DJ, United Kingdom.